قال إن ترسيخها ضرورة حتمية

محند عوامر: الترقية القانونية والدستورية للأمازيغية خطوة كبيرة نحو الأمام

تعد ترقية الأمازيغية إلى لغة رسمية بموجب دستور فبراير الفارط بعد ترسيمها إلى لغة وطنية (المادة 3 مكرر) خلال مراجعة الدستور في سنة 2002 من أهم القرارات السياسية التي ميزت سنة 2016. وأوضح محند واعمر أوسالم أستاذ بجامعة مولود معمري بتيزي وزو وأحد صناع الربيع الأمازيغي (أبريل 1980 في هذا الصدد أن قانون اللغة الوطنية و الرسمية للأمازيغية يعد "تقدما هاما حيث يعطي قاعدة قانونية تفتح المجال لإمكانية تطويرها." ويشترك **عبد الرزاق دوراري** مدير المركز البيداغوجي للسانيات و تعليم الأمازيغية مع الرأي السابق حيث أوضح أن "الترقية القانونية و الدستورية للغة الأمازيغية إلى مصاف لغة وطنية و رسمية يعد خطوة كبيرة نحو الأمام".

ويعتقد هذان الجامعيان أنه رغم ذلك يبقى الكثير في انتظار تحقيقه لتجسيد هذا القرار الذي يعد" تقدما في المجال القانوني و ليس في الواقع طالما لا تزال هيئة أكاديمية هامة لم تجسد هذا القرار الدستوري في الميدان و لم يتم بعد تنفيذ المطلب الديمقراطي للمواطن" حسب دوراري. واعتبر أوسالم أن "مبدأ المساواة بين اللغتين الوطنيتين العربية و الأمازيغية لم يتجسد كليا و لا يجب أن يبقى هذا القرار على صعيد الإصلاح الرمزي لمطلب الهوية."

وتتمثل وسائل ترقية الأمازيغية في استحداث هيئات لترقية هذه اللغة الوطنية و التي تم تقريرها توازيا مع قرار ترقية الأمازيغية إلى لغة وطنية و رسمية الذي اعتبره أوسالم "قرارا صائبا" بشرط أن يتجاوز هذا الأخير حدود عمل الإدارة و أن تتمكن مختلف الهيئات من الشروع في إنجاز بحث علمي حقيقي (جمع و وصف و تفصيل...) من شأنه أن يكون ركيزة يعتمد عليها على المدى البعيد في الحفاظ على هذه اللغة كما أضاف. وأشار مدير المركز البيداغوجي للسانيات و تعليم الأمازيغية إلى أهمية "إنشاء أكاديمية علمية مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الفلسفي السياسي للدولة الجزائرية المتكاملة و المطلب الاجتماعي (سوق اللغات)".

ق.و

جريدة الجزائر 15 فيفري 2017